الأمم المتحدة

A/C.2/67/L.26

الجمعية العامة

Distr.: Limited
2 November 2012
Arabic
Original: English

الدورة السابعة والستون
اللجنة الثانية
البند ٢٠ (ط) من جدول الأعمال
التنمية المستدامة: تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة

الجزائر*: مشروع قرار

تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٧/٥٣ المؤرخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ و ٢١٥/٥٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ و ٢٠٥/٥٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، وإذ تشير أيضا إلى قراراتها ٢٠٠/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ و ٢١٠/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ١٩٩/٦٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و ١٩٧/٦٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ و ٢٠٦/٦٤ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ و ٢٠٦/٦٦ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ بشأن تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، وإلى قرارها ١٥١/٦٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ بشأن السنة الدولية للطاقة المستدامة للجميع،

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ٢/٥٥ المؤرخ ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ الذي اعتمدت به إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية،

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

061112 061112 12-57364 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وإذ تعيد تأكيد مبادئ إعلان ريو بشأن البيئة، والتنمية[1] وجدول أعمال القرن ٢١[2] وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (''خطة جوهانسبرغ للتنفيذ'')[3] والوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة ''المستقبل الذي نصبو إليه''[4]،

وإذ تشير إلى المناسبة الرفيعة المستوى بشأن الطاقة المستدامة، التي نظمت في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ أثناء دورتها السابعة والستين،

وإذ يساورها القلق لأن انعدام إمكانية الحصول على الطاقة والاستفادة بخدمات الطاقة الحديثة يؤثر تأثيرا مباشرا على الجهود المبذولة للقضاء على الفقر الذي يشكل أكبر تحدٍّ عالمي، وعلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في العالم النامي،

وإذ يساورها القلق لأن ما يربو على ثلاثة بلايين من الناس في البلدان النامية يعتمدون على الكتلة الأحيائية التقليدية في الطهي والتدفئة، وأن ١,٤ بليون شخص بلا كهرباء، وأنه حتى لو توافرت خدمات الطاقة، فإن ملايين الناس من الفقراء غير قادرين على دفع تكاليفها،

وإذ تشدد على أن زيادة استخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة وتعزيزها لأغراض التنمية المستدامة، بما في ذلك أشكال الطاقة الشمسية الحرارية، والفلطائية الضوئية، وطاقة الكتلة الأحيائية، والرياح، والطاقة المائية، والمدية الجزرية، والمحيطية، والحرارية الأرضية، يمكن أن يسهما إسهاما كبيرا في تحقيق التنمية المستدامة والأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ تشدد أيضا على ضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة لحشد موارد مالية كافية وذات نوعية ملائمة يتم توفيرها في الوقت المناسب، وكذلك ضرورة نقل التكنولوجيا إلى البلدان

---

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.93.I.8، والتصويب)، القرار ١، المرفق الأول.

(٢) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٣) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.03.II.A.1، والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

(٤) القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق.

النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لكي يتاح لها استخدام مصادر الطاقة بكفاءة وعلى نطاق أوسع، ولا سيما مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة،

وإذ تلاحظ مع التقدير الأعمال التي تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة المتجددة التي تهدف إلى تشجيع انتشار جميع أشكال الطاقة المتجددة واستخدامها بطريقة مستدامة،

وإذ تؤكد أهمية تمكين البلدان النامية كسبيل إلى تحقيق توسع سريع للطاقة المتجددة في العالم أجمع،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام[٥]؛

٢ - **تؤكد** ضرورة زيادة حصة مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة في مزيج الطاقة العالمي، وفقا للظروف والقدرات الوطنية تحقيقا لهدف رئيسي وهو جعل الطاقة في متناول كل سكان العالم؛

٣ - **تسلم** بأن مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة لا تزال تشكل نسبة ضئيلة من إمدادات الطاقة على الصعيد العالمي، نظرا لارتفاع تكاليف التكنولوجيات المناسبة وانعدام إمكانية الحصول عليها، وتدعو إلى اتخاذ إجراءات لجعل مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة مجدية من الناحية الاقتصادية، وذلك عن طريق تعزيز الدعم في مجالي البحث والتطوير إلى جانب اتخاذ المبادرات المناسبة على صعيد السياسات وضخ الاستثمارات الملائمة على الصعيدين الوطني والدولي، ومن خلال عمل الحكومات بالتعاون مع الجهات المعنية صاحبة المصلحة، بما فيها القطاع الخاص، وفقا لأولوياتها وأهدافها الوطنية؛

٤ - **تهيب** بالحكومات أن تتخذ مزيدا من الإجراءات لحشد الموارد المالية من أجل البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية ولنقل التكنولوجيات إليها وبناء قدراتها ونشر التكنولوجيات الجديدة والقائمة السليمة بيئيا فيها، على النحو المبين في خطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ”خطة جوهانسبرغ للتنفيذ“[٣]، فيما يتصل بجميع مصادر الطاقة، وخاصة الجديدة والمتجددة منها؛

٥ - **تشدد** على ضرورة تحسين سبل الحصول، لأغراض التنمية المستدامة، على خدمات وموارد طاقة يمكن التعويل عليها وتحمل نفقاتها وتكون مجدية اقتصاديا ومقبولة اجتماعيا وسليمة بيئيا، وتأخذ في اعتبارها تنوع الحالات وتباين السياسات الوطنية والاحتياجات المحددة للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛

---

(٥) A/67/318.

٦ - **تهيب** بالحكومات وكذلك المنظمات الدولية والإقليمية المعنية وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين الجمع، حسب الاقتضاء، بين زيادة استخدام موارد الطاقة الجديدة والمتجددة وزيادة كفاءة استخدام الطاقة وزيادة الاعتماد على التكنولوجيات المتقدمة للطاقة، بما في ذلك تكنولوجيات الوقود الأحفوري الأكثر نظافة والاستخدام المستدام لموارد الطاقة التقليدية، التي يمكن أن تلبي، في الأجل الأطول، الاحتياجات المتزايدة من خدمات الطاقة من أجل تحقيق التنمية المستدامة؛

٧ - **تهيب** بالدول الأعضاء تكثيف الجهود لجعل إتاحة إمكانية حصول الجميع على الطاقة أولوية من أجل القضاء على الفقر وتحسين مستوى المعيشة والحد من انعدام المساواة وكبح الأخطار البيئية وفقا للأولويات الوطنية؛

٨ - **تشجع** على استحداث تكنولوجيات ملائمة عن طريق تعزيز البحث والتطوير تؤدي إلى الحد بأسرع صورة ممكنة من تكلفة مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، وتزيد من قدرة هذه التكنولوجيات على المنافسة؛

٩ - **تكرر تأكيد** دعوتها جميع مؤسسات التمويل ذات الصلة والجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف إلى إعطاء أولوية للاستثمار في البحث والإنتاج وفق شروط تساهلية وميسرة للبلدان النامية في قطاع الطاقة الجديدة والمتجددة؛

١٠ - **تهيب** بالأمين العام مواصلة جهوده لتشجيع حشد الموارد المالية، بطريقة مستقرة وقابلة للتنبؤ بها، ولنقل التكنولوجيا وتقديم المساعدة التقنية في ميدان مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة؛

١١ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار؛

١٢ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها التاسعة والستين، في إطار البند المعنون ''التنمية المستدامة''، البند الفرعي المعنون ''تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة''.